السلطات السعودية تلجئ للرشاوى والتزوير في استضافتها كأس العالم

كشفت 11 منظمة حقوقية دولية عن تزوير السلطات السعودية تقييم حقوق الإنسان في إطار ملف استضافة المملكة مونديال كأس العالم 2034.

وذكرت المنظمات الحقوقية أن التقييم الذي أجرته شركة Chance Clifford H&AS – وهي جزء من الشراكة العالمية لمكتب المحاماة العالمي Chance Clifford، الذي يتخذ من لندن مقراً له – يضع الشركة العالمية في خطر الربط بانتهاكات قد تنتج عن البطولة.

وشركة Chance Clifford H&AS، التي تتخذ من الرياض مقرًا لها وتعمل ضمن شراكة Chance Clifford العالمية المتكاملة، أعدت "تقييمًا مستقلًا للسياق الحقوقي" نُشر من قِبَل الفيفا وساهم في تمهيد الطريق لتأكيد استضافة السعودية لكأس العالم 2034 في 11 ديسمبر، كما هو متوقع.

وبحسب المنظمات فإن هذا التقييم لا يحتوي على نقاش جوهري حول الانتهاكات الواسعة والموثقة في السعودية من قِبَل العديد من منظمات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة. وقد شكّل الأساس لاستراتيجية

حقوق الإنسان في السعودية المتعلقة بالبطولة، والتي وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها "تبييض للواقع".

المنظمات الـ11، التي تشمل منظمة الشتات السعودي ومجموعات حقوق الإنسان في الخليج ومنظمات العمال، بالإضافة إلى مشجعي كرة القدم في أوروبا، منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، كتبت إلى الشريك الإداري العالمي لشركة Chance Clifford، مُوضحةً بالتفصيل جميع المخاوف المذكورة في هذا البيان، وداعيةً المؤلفين لنشر تقرير محدث.

وقال جيمس لينش، المدير المشارك لمنظمة حقوق الإنسان FairSquare، التي قادت الجهود المشتركة تجاه شركة المحاماة "لقد كان من الواضح منذ أكثر من عام أن الفيفا مصممة على إزالة كل العقبات المحتملة لضمان تسليم كأس العالم 2034 إلى ولي العهد محمد بن سلمان".

وتابع "من خلال إنتاج تقرير سيئ للغاية، ساعدت شركة Chance Clifford H&AS، وهي جزء من أحد أكبر مكاتب المحاماة في العالم الذي يشتهر بخبرته في مجال حقوق الإنسان، في إزالة العقبة الأخيرة الرئيسية".

وأبرزت المنظمات الحقوقية أن سجل حقوق الإنسان المتدهور في السعودية قد تفاقم تحت الحكم الفعلي لمحمد بن سلمان، الذي أشرف على ارتفاع عدد الإعدامات الجماعية، والتعذيب، والاختفاء القسري، وفرض قيود شديدة على حرية التعبير، وقمع حقوق النساء تحت نظام الوصاية الذكوري، والتمييز ضد مجتمع المثليين، وقتل مئات المهاجرين على الحدود السعودية اليمنية.

كما أن نظام الكفالة المسيء في البلاد، بالإضافة إلى حظر النقابات العمالية وعدم تطبيق قوانين العمل، لا يزال يؤدي إلى استغلال واسع النطاق للعمال المهاجرين.

وحذرت المنظمات الـ11 مكتب Chance Clifford من أن إنتاج تقييم حقوق الإنسان من قبل Clifford H&AS السعودية لاستضافة نتيجة الإنسان حقوق على محتملة سلبية بآثار الارتباط لخطر المكتب يعرض Chance للبطولة.

وقالت جوليا ليجنر، المديرة التنفيذية لمنظمة القسط لحقوق الإنسان، وهي منظمة من الشتات السعودي: "كان لدى Chance Clifford H&AS الفرصة لكتابة تقييم موثوق للمخاطر المتعلقة بكأس العالم 2034.

لكن بدلاً من ذلك، قدموا منظوراً محدوداً بشكل مصطنع، مضللاً، وإيجابياً بشكل مبالغ فيه، يخدم فقط تبييض واقع الانتهاكات والتمييز الذي يوجهه المواطنون والمقيمون في السعودية."

في مذكرتهم إلى Chance Clifford، أوضحت المنظمات وطالبت بتعليق على ثلاث قضايا رئيسية حول التقييم. هذه القضايا مجتمعة تقوض بشكل خطير مصداقية التقرير باعتباره يقدم تقييماً مستقلاً لسياق حقوق الإنسان في السعودية، بما يتعلق باستضافة وتنظيم كأس العالم 2034.

وافق مكتب Chance Clifford H&AS على قرار من الفيفا والاتحاد السعودي لكرة القدم (SAFF) باستبعاد فعلي لتحليل سجل السعودية في العديد من حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير، التمييز ضد مجتمع الميم، حظر النقابات العمالية، أو عمليات الإخلاء القسري – إما لأن السعودية لم تصدق على المعاهدات ذات الصلة أو لأن SAFF لم تقبلها كـ"قابلة للتطبيق".

وأي تقييم لا يعترف بهذه المخاطر كحقوق إنسانية ذات صلة بكأس العالم في السعودية لا يمكن اعتباره موثوقاً بحسب المنظمات الحقوقية.

استخدم التقييم بشكل انتقائي للغاية نتائج هيئات الأمم المتحدة بشأن السعودية، متجاهلاً الأحكام الضارة. فعلى سبيل المثال، لم يشر إلى قلق إحدى هيئات الأمم المتحدة من تلقي تقارير تفيد بأن "التعذيب وغيره من المعاملات السيئة تمارس بشكل شائع في السجون"، أو أخرى تفيد بأن "النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للاعتداء الجنسي قد يواجهن إجراءات قانونية إذا قمن بتقديم شكاوى".

كما أنه لم يذكر أن السعودية تواجه حالياً شكوى عمالية في الأمم المتحدة رفعتها المنظمة الدولية للبناء والأخشاب، وهي نقابة عمالية دولية. ولم يتم تضمين أي تقارير من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، مما يعني، على سبيل المثال، عدم وجود إشارة إلى فرض عقوبة الإعدام فيما يتعلق بمشروع "نيوم" العملاق، ولا إلى مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

لا يوجد دليل على أن مكتب Chance Clifford H&AS استشار خبراء خارجيين، مثل الأشخاص الذين قد يتأثرون بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالبطولة، أو خبراء حقوق الإنسان السعوديين أو المنظمات الحقوقية الدولية أو النقابات العمالية. لم يتم الإشارة إلى أي عمل من هذه الجهات.

على سبيل المثال، تجاهل التقرير تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2024 الذي يتكون من 91 صفحة

بعنوان "اللعب لعبة خطيرة؟ المخاطر المرتبطة بحقوق الإنسان في كأس العالم 2030 و2034".

وقال ستيف كوكبيرن، رئيس قسم حقوق العمال والرياضة في منظمة العفو الدولية: "إن المخاطر الكبيرة لاستضافة كأس العالم 2034 في السعودية واضحة ومعروفة جيدًا – بدون إصلاحات كبيرة، سيتم اعتقال المنتقدين، وستواجه النساء وأفراد مجتمع الميم التمييز، وسيتم استغلال العمال على نطاق واسع".

وتابع "من المدهش أن Chance Clifford H&AS تجاهلت مثل هذه المخاطر الواضحة في تقييمها، ومن الفضيحة أن الفيفا مهدت الطريق لهم للقيام بذلك. يجب على الفيفا الآن الإصرار على إجراء تقييم صحيح واستراتيجية ذات مغزى لحقوق الإنسان، أو ستتعرض بطولتها الرائدة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان."

كتبت منظمة العفو الدولية إلى الفيفا تطالبها بتأكيد الأسس التي تم بناءً عليها الاتفاق مع الاتحاد السعودي لكرة القدم على تقييد نطاق تقييم الحقوق الذي أجراه Chance Clifford H&AS.